من أنصار بن – غوريون. وقد مرت اللجنة، عام ١٩٥٧، بأزمة كبيرة، أدت إلى استقالة أعضائها جميعهم باستثناء رئيسها. وبعد ثلاث سنوات، انكشف أمر مفاعل ديمونا وبرز، في الجدل الذي ثار عقب هـذا الكشف، اثنان من العلماء المشتغلين في نشاطات «لجنة تجريد المنطقة من السلاح النووي»، التي تأسست لمعارضة تطوير سلاح نووي في اسرائيل. وفي ضوء الخلاف الدائر آنذاك بين أنصار التوجه «الفرنسي» (بن – غوريون، دايان، بيرس) وأنصار التوجه «الاميركي» في المؤسسة الأمنية، استنتج الخبراء ان السبب في المشكلة لا بد من أن يكون كامناً في القرارات التي اتخذت بخصوص مفاعل ديمونا، الذي تم بناؤه بمساعدة فرنسية. وقد كانت الولايات المتحدة، في تلك الفترة، تصر على التفتيش على المفاعلات النووية التي تزود دولاً أخرى بها للتأكد من عدم استخدامها للأغراض الحربية، بينما كان الموقف الرسمي المعلن لفرنسا هو أن الرقابة على المنشآت النووية تمثل انتهاكاً للسيادة القومية.

وفي الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٤ و١٩٦٦، أي بعد تولي ليفي اشكول لرئاسة الحكومة، تم التحول من فرنسا إلى الولايات المتحدة بالنسبة للتعاون الأمني ومشتريات السلاح. وفي عام ١٩٦٦، أعيد تشكيل لجنة الطاقة الذرية الاسرائيلية، فتولى اشكول رئاستها، وزيد عدد أعضائها إلى سبعة عشر عضواً، وسحبت من اشراف وزارة الدفاع ووضعت تحت اشراف رئيس الحكومة. وفي الوقت ذاته، استقال بيرغمان من رئاسة اللجنة وعضويتها. وفي السنة نفسها وقعت الولايات المتحدة على اتفاقية لبيع اسرائيل مباشرة سلاحاً هجومياً لأول مرة (طائرات سكايهوك)، وأعلنت عن استعدادها لدراسة إقامة مشروع نووي مشترك لتحلية مياه البحر. ورافق هذه التحولات انسحاب بن – غوريون وأنصاره من حزب مباي، وتشكيلهم لحزب رافي. واستمر بن – غوريون، طوال عام ١٩٦٦، في مهاجمة اشكول، واتهامه «بتقصير أمني» فادح، يعرض سلامة اسرائيل ومستقبلها للخطر. ولم يجد المراقبون تفسيراً مقنعاً لمثل هذا الاتهام الخطير الغامض، إلا في إطار الخلاف على السياسة النووية.

وفي عام ١٩٦٧، وفي الفترة التي سبقت حرب حزيران (يونيو)، فرض الجيش على ليفي اشكول تعيين موشي دايان وزيراً للدفاع. وفي عام ١٩٧٠، تعرقل المشروع النووي الاميركي الرامي إلى تحلية مياه البحر، وبدأت المخابرات الاميركية بتسريب معلومات مفادها ان اسرائيل اختصرت المدة اللازمة لتجسيد خيارها النووي إلى الصفر. وقد رأى المراقبون في هاتين الظاهرتين، وظواهر أخرى، علائم تدل على انعطاف آخر في السياسة النووية الاسرائيلية، باتجاه الغاء التجميد المعتقد ان اشكول فرضه على تطوير السلاح النووي. ويمكن ربط بداية هذا الانعطاف بالخبر الذي نشرته «التايم»، والذي أشرنا اليه أعلاه، بأن موشي دايان أعطى الأمر، بصفته وزيراً للدفاع، بانشاء مرفق فصل البلوتونيوم عن الشوائب المرافقة له في عهد غولده مئير، التي تولت رئاسة الحكومة بعد وفاة اشكول.

ويمكننا، أخيراً، إضافة الموقف الاسرائيلي من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية التي أقرتها الأمم المتحدة في عام ١٩٦٨، وأصبحت نافذة المفعول في عام ١٩٧٠. فقد رفضت اسرائيل، كما كان متوقعاً، التوقيع على المعاهدة بحجة انها في وضع أمني لا يسمح لها بذلك «بسبب تورطها في نزاع يتميز بسباق تسلح كبير لا ضوابط له».